أقسمت على العلم للذود عن وطني لبنان، وأقسمت على الدستور للحفاظ على الاستقلال، فماذا أقدّم لبلادي التي قدّمت لي الكثير؟
إن التزامي الدائم بقسمي دفعني إلى وضع تجربتي بتصرّف نخبة من الشخصيات المؤمنة بلبنان الدولة، لتأسيس هذا اللقاء بهدف تعزيز أسس الجمهورية.
فالشباب اللبناني يستحق مستقبلاً أفضل..

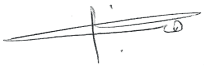

المحتوى

الوثيقة الوطنية للقاء الجمهورية ٤ - ١٧
نبذة تاريخية ٥
محطات هامة ٨
الرؤية والتطلعات ١١
أهداف لقاء الجمهورية ١٢
أسلوب العمل ١٦

إعلان بعبدا ١٨ - ٢١

الشخصيات المشاركة ٢٣

الوثيقة الوطنية
للقاء الجمهورية

في الاول من شهر ايلول سنة ١٩٢٠ تم الاعلان عن ولادة لبنان الكبير بحدوده المعترف بها دولياً، وهي الحدود التي صادقت عليها عصبة الامم ومن بعدها الامم المتحدة، والتي تكرست في المادة الاولى من الدستور اللبناني الذي اعلن سنة ١٩٢٦ و الذي يعتبر من اقدم الدساتير في المنطقة، خصوصاً انه نشأ على مبادئ النظام البرلماني القائم على الفصل والتعاون والتوازن بين السلطات.

سنة ١٩٤٣ اعلن استقلال لبنان وتم التوافق على الميثاق الوطني بهدف تحصين الممارسة الدستورية من خلال المشاركة والانسجام بين النظام البرلماني والتوازن الطائفي. هذا الميثاق الذي اكد ان لبنان لن يكون لا مقراً ولا ممراً للشرق او للغرب، اعطاه دوراً مميزاً على صعيد السياسة الخارجية، واتاح له المشاركة في تأسيس هيئة الامم المتحدة وجامعة الدول العربية.

بعد توقيع اتفاق القاهرة عام ١٩٦٩، الذي تعارض مع سيادة لبنان وتسبب باندلاع الحرب الاهلية، تحول الجنوب اللبناني الى ساحة اشتباك مفتوحة مع العدو الاسرائيلي، ادت الى غزوه للبنان عام ١٩٨٢ واحتلال جزء من اراضيه دام حتى تحريره عام ٢٠٠٠، بفعل عمليات المقاومة، باستثناء مزارع شبعا وتلال كفرشوبا.

في ٢٢ ايلول ١٩٨٨، وبسبب تعذر انتخاب رئيس جديد للجمهورية، تولت حكومة عسكرية ادارة شؤون البلاد. وفي ظل انسداد الافق ووجود حكومتين، استعرت الحرب الاهلية وتجددت الاشتباكات الدموية حتى

اسقطت الحكومة الانتقالية بعملية عسكرية نفذها الجيش السوري صباح ١٣ تشرين الاول ١٩٩٠ (الموجود في عدة مناطق منذ العام ١٩٧٦ تحت ذرائع متعددة)، قبل ان يوسع انتشاره في المناطق كافة. وبتاريخ ٢٢ ايار ١٩٩١، تم التوقيع على "معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية"، تلتها اتفاقات اخرى متعددة.

في ٢١ ايلول ١٩٩٠ اقر المجلس النيابي التعديلات الدستورية المنبثقة من وثيقة الوفاق الوطني التي طورت العقد الاجتماعي (اتفاق الطائف – ٢٢ تشرين الاول ١٩٨٩)، وحدّت من صلاحيات رئيس الجمهورية واكدت المناصفة في التمثيل النيابي بصورة مرحلية وصيغة العيش المشترك واعتبار الشعب مصدر السلطات. كما نَصَّ الدستور على تشكيل الهيئة الوطنية لالغاء الطائفية السياسية وصولاً الى انشاء مجلس شيوخ يمثل العائلات الروحية بصورة متوازية مع انتخاب اول مجلس نيابي لا طائفي. وفي ظل الوصاية السورية، اقرت قوانين انتخابية متعددة، لم تعد تصلح لتكوين مجالس نيابية تراعي صحة التمثيل وتؤمن المناصفة الفعلية.

في ١٤ شباط ٢٠٠٥، وعلى اثر اغتيال دولة الرئيس رفيق الحريري، انطلقت تظاهرات حاشدة في ساحات بيروت ثم استقالت الحكومة. وقتذاك، برز الدور المميز للجيش اللبناني في الحفاظ على حرية التعبير وامن ساحتي ٨ و١٤ آذار المتعارضتين، خلافاً للقرار السياسي، مبرهناً ان الجيش في لبنان هو جيش الشعب وليس جيش النظام. وتنفيذاً للقرار الدولي ١٥٥٩ وانتفاضة الاستقلال، انسحب الجيش السوري من لبنان بتاريخ ٢٦ نيسان ٢٠٠٥.

وفي شهر اب من العام ٢٠٠٦، انتشر الجيش اللبناني في الجنوب بعد انتهاء حرب تموز تطبيقاً للقرار الدولي ١٧٠١، باسطاً سيادة الدولة على كامل أراضيها بعد ثلاثة عقود من غيابها.

ادارت الدولة اللبنانية شؤون البلاد من دون وصاية خارجية وتولت المؤسسات العسكرية حفظ الامن على كامل اراضيها. كما شهدت البلاد اضطرابات امنية رافقها اعتصام "ساحة رياض الصلح" وتعثر عمل مجلسي الوزراء والبرلمان، مما ادى الى فراغٍ رئاسي دام نحو ٦ أشهر انهاه اتفاق الدوحة الذي انعقد بعد احداث ٧ ايار ٢٠٠٨.

في ٢٥ ايار ٢٠٠٨، انتخب قائد الجيش العماد ميشال سليمان رئيساً للجمهورية اللبنانية وقبض على ازمّة الحكم وفقاً للمادة ٥٠ من الدستور كأول رئيس بعد اتفاق الطائف ومن دون وصاية خارجية. وعلى الرغم من الازمات السياسية، شهدت ولايته الرئاسية انجازات عدة وتميزت باعتماد نهج الحوار بين مختلف القوى السياسية.

بعد انتهاء ولاية الرئيس سليمان ليل ٢٤ ايار من العام ٢٠١٤ وعلى وقع الانقسام السياسي الحاد وانخراط اللبنانيين في صراعات المحاور، تجدد الفراغ الرئاسي في لبنان وتسلمت حكومة المصلحة الوطنية صلاحيات رئيس الجمهورية منوطة وكالةً بمجلس الوزراء وفقاً للمادة ٦٢ من الدستور.

محطات هامة بعد انسحاب الجيش السوري من لبنان عام ٢٠٠٥

• صدور قرار عن مجلس الامن الدولي بإنشاء المحكمة الخاصة بلبنان واحالة جريمة اغتيال الشهيد رفيق الحريري امامها، وصدور القرار الظني الذي رفضت بعض الاطراف الاعتراف به.

• انتشار ١٠٠٠٠ جندي من القوات الدولية في جنوب لبنان بصورة متوازية مع انتشار ١٥٠٠٠ جندي لبناني، الامر الذي تعذر حصوله بعد تحرير الجنوب في ٢٥ ايار سنة ٢٠٠٠، للدفاع عن الحدود والتصدي للاعتداءات الاسرائيلية وكشف شبكات التجسس.

• انتصار الجيش اللبناني على الارهاب في "نهر البارد" سنة ٢٠٠٧ بعد الحاقه الهزيمة بمجموعة الضنية الارهابية عام ٢٠٠٠ والقضاء على كامل افرادها، كما عاد واثبت قدرته مجدداً على مكافحة الارهاب واحباط المخططات الاجرامية في عبرا وعرسال وطرابلس بالتعاون مع كل الاجهزة الامنية التي تؤدي دوراً بارزاً في هذا المجال.

• استعادة لبنان لحضوره الدولي من خلال انتخابه عضواً غير دائم في مجلس الامن الدولي، الذي ترأسه مرتين خلال العامين ٢٠١٠ و٢٠١١ وبالتالي شارك لبنان بصورة فاعلة في القمم واللقاءات العربية والاقليمية والدولية معززاً علاقاته الدبلوماسية، اضافةً الى اقرار التبادل الدبلوماسي مع سوريا في العام ٢٠٠٨.

• بدء الثورات ثم الحروب في العالم العربي مع نهاية العام ٢٠١٠، وخصوصاً في سوريا حيث نزح عدد كبير من مواطنيها الى لبنان الذي بات يرزح تحت وطأة مليوني شخص من غير اللبنانيين. وبالرغم من الازمة الديموغرافية، الاقتصادية والحياتية التي انتجها هذا النزوح، حافظ لبنان على استقرار امني لا يزال مقبولاً نسبياً.

• استمرار جلسات الحوار الوطني في قصر بعبدا بين القيادات اللبنانية كافةً، ابرز ما نتج منها اقرار "اعلان بعبدا" بالاجماع، وقد اعترفت به الامم المتحدة والمجموعة الاوروبية وجامعة الدول العربية. كما ادى نهج الحوار الى استكمال مصالحات قرى الجبل التي توجت بعودة اهالي بريح.

• انشاء مجموعة الدعم الدولية للبنان ISG بتاريخ ٢٥ ايلول ٢٠١٣ في نيويورك تأسيساً على بنود "اعلان بعبدا" واقرت خلاصات بشأن لبنان اكدت الاستقرار السياسي والامني والاقتصادي، واعادت تأكيد مقرراتها ثلاث مرات في باريس ونيويورك، كان اخرها في مجلس الامن بتاريخ ١٨ تشرين الثاني ٢٠١٥.

• رفع تصور حول الاستراتيجية الوطنية للدفاع الى هيئة الحوار الوطني، مبني على الاستفادة من قدرات المقاومة لدعم الجيش اللبناني في التصدي للاعتداءات الاسرائيلية، وذلك بناءً على قرار القائد الاعلى للقوات المسلحة، الى حين تسليح الجيش وحصر السلاح بيده.

• تجهيز الجيش اللبناني والقوى الامنية وتسليحها وفق قانون برنامج اقر في مجلس النواب وعبر هبات متعددة واستثنائية منحتها الدول الصديقة، تجاوز مجموعها عتبة الخمسة مليارات دولار لمدة ٥ سنوات.

• نشوء ازمات دستورية وتعثر الاداء الحكومي بسبب تصريف اعمال الحكومات المستقيلة لمدة ٢٤ شهراً (٧٢٠ يوماً)، مما شكل خللاً في ممارسة السلطة التنفيذية، اضافة الى انقضاء سنة ونصف سنة على الشغور الرئاسي (حتى تاريخه) منذ انتهاء ولاية الرئيس ميشال سليمان، وهو ما يحصل للمرة الاولى في تاريخ لبنان.

• بروز الحراك المدني بالتزامن مع الفراغ والتعطيل والشلل، كقوة شبابية تغييرية جديدة عابرة للطوائف، تطالب بالمحاسبة والمشاركة وتداول السلطة ومحاربة الفساد وتحصين الحياة الوطنية وبناء مؤسسات قوية قادرة على حماية الوطن والمواطن.

امام كل هذه التحديات، تداعت شخصيات لبنانية مؤيدة لـ"إعلان بعبدا"، الى اللقاء والتشاور تحت شعار "لقاء الجمهورية" من اجل المساهمة في انقاذ الوضع والبحث عن السبل الآيلة الى تعزيز حضور الدولة وسيادتها وتكريس الاستقرار السياسي والامني والاقتصادي والاجتماعي في لبنان.

الرؤية والتطلعات الوطنية

برغم كل الاهتزازات الامنية والسياسية ومسلسلات التعطيل المستمرة للمؤسسات الدستورية، تميز لبنان بمناعة تجاه الاحداث والتفاعلات المحيطة به، ليجد اللبنانيون انفسهم محصنين الى حد كبير مقارنة مع ما شهدته دول الجوار من ثورات مرفقة بانهيارات تامة للانظمة، وهذا بفضل وعي اللبنانيين والتزامهم العقد الإجتماعي، مع الاعتراف بالحاجة الملحة الى تحصينه وتطويره عبر معالجة الثغرات الدستورية دون اللجوء الى مؤتمرات تأسيسية كل فترة من الزمن.

بناءً على كل ما تقدم، وفي زمن العولمة، يعتبر "لقاء الجمهورية" انه لا بد من التمسك بنظام الشراكة لدى ممارسة الشأن العام بين المكونات كافة، لما يمثله من قيمة حضارية في ادارة التنوع وترسيخ اسس الحياة الوطنية المشتركة واحترام الاختلاف وحل النزاعات بطرق سلمية اساسها الحوار. كما يشدد على احترام الحريات العامة وحقوق الانسان وتوطيد مقومات العدالة الاجتماعية بما يضمن تعزيز امان المجتمع وازدهاره.

أهداف لقاء الجمهورية

تعزيز اسس الجمهورية اللبنانية عن طريق تحصين وثيقة الوفاق الوطني واستكمال تطبيق الدستور وفقاً لما يلي:

١- تحصين وثيقة الوفاق الوطني (إتفاق الطائف)

أ. تطبيق "إعلان بعبدا" (اعتماد نهج الحوار وتحييد لبنان عن صراعات المحاور وتجنيبه انعكاساتها السلبية).

ب. إيجاد حلول للاشكاليات والثغرات الدستورية، لتأمين انتظام عمل المؤسسات على قاعدة توازن السلطات وتداولها، والحرص على مبدأ الفصل بين السلطات، وبين النيابة والوزارة وتلافي الشغور في المؤسسات الدستورية.

ج. إعادة صلاحية تفسير الدستور إلى المجلس الدستوري وفقاً لاتفاق الطائف، وتعديل قانون تنظيمه وأصول العمل فيه وكيفية تشكيله وتعيين أعضائه.

د. تعديل الاتفاقات مع سوريا بما يتوافق مع وثيقة الوفاق الوطني في إطار سيادة البلدين واستقلالهما.

هـ. تدعيم أسس الدولة المدنية لتعزيز المواطنة، وضمان المساواة وحرية المعتقد، وإقرار قانون مدني اختياري للأحوال الشخصية والسماح بعقد الزواج المدني على الأراضي اللبنانية.

و. إقرار قانون اللامركزية الإدارية الموسعة لتعزيز الديموقراطية والمشاركة والمراقبة والمحاسبة والاتصال بين الدولة والمواطن، وتفعيل دور الشباب في الحياة السياسية.

ز. إصلاح الإدارة وتحديثها، وتعيين "وسيط الجمهورية"، وإعادة هيكلة المؤسسات، واعتماد قواعد الحوكمة الرشيدة ومعايير الكفاءة لوضع حد للمحاصصة وتأمين الشفافية للقضاء على الفساد.

ح. إنشاء مجلس وطني للاغتراب يمتّن تواصل المنتشرين مع الوطن الأم ويمكّن ارتباطهم بقضاياه، كما يسهر على رعايتهم وحماية مصالحهم وعلاقاتهم مع دول الانتشار شعوباً وحكومات عبر إحياء البرامج التنموية.

٢- استكمال تطبيق الدستور

أ. إقرار قانون انتخاب يعتمد النسبية، ويحافظ على المناصفة وصيغة العيش المشترك، ويعزز مشاركة المرأة والشباب من عمر ١٨ سنة واللبنانيين المنتشرين، ويؤكد حق الترشح لمن شطب طائفته عن الهوية.

ب. العمل على اعتماد حد أدنى لتمثيل كلا الجنسين في المؤسسات الدستورية والعامة التزاماً بمبدأ المساواة بين المواطنين.

ج. تشكيل هيئة إلغاء الطائفية السياسية وإنشاء مجلس الشيوخ وفقاً للمادتين ٢٢ و٩٥ من الدستور.

د. تحقيق استقلالية السلطة القضائية من خلال تعزيز مبدأ الانتخاب لأعضاء المجلس الأعلى للقضاء، وإيلائه صلاحية التشكيلات وإعادة النظر بوظائف المحاكم الاستثنائية.

هـ. توقيع اتفاقية روما المتعلقة بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية انسجاماً مع مواقف لبنان المبدئية لجهة الالتزام بمواثيق منظمة الأمم المتحدة وفقاً للفقرة (ب) من مقدمة الدستور.

و. الضغط لإعادة النازحين إلى المناطق الآمنة في بلدانهم وتضمين أي حل سياسي لقضايا المنطقة "خارطة طريق لاستكمال العودة الفورية" برعاية المجتمع الدولي، التزاماً بالفقرة (ط) من مقدمة الدستور التي تمنع التوطين كما التجزئة والتقسيم.

ز. اعتماد مبدأ السياسة في خدمة الاقتصاد لتحقيق الإنماء المتوازن والمستدام عملاً بالفقرة (ز) من مقدمة الدستور عبر الخطوات التالية:

١) طرح رؤية إصلاحية تنموية تخفّض الدين العام وتشجّع الاستثمار، وترتكز على اقتصاد المعرفة والتطوّر التكنولوجي والكفاءات، وتكافح البطالة وتعتمد "وثيقة السياسة الشبابية" للحدّ من الهجرة.

٢) تفعيل دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وإشراك القطاعات المعنية (لبنان والانتشار) في صياغة السياسة الاقتصادية والاجتماعية.

٣) التزام مبدأ "الاستمرارية في الحكم" عبر تطبيق الخطط الموضوعة، بخاصة المتعلقة بالتربية والتعليم العالي والنقل العام والبيئة والتطوير الزراعي والسياحي وإنماء الأرياف.

٤) وضع خطة لاستثمار الثروات النفطية والمائية ومصادر الطاقة البديلة وفق معايير الحوكمة الرشيدة تحت إشراف إدارة مستقلة ومستدامة بعيداً عن التدخلات السياسية.

٥) تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي، وتنفيذ القوانين والبرامج المقررة، ولاسيّما بشأن ضمان الشيخوخة والعناية الصحية ومساعدة العائلات الأكثر فقراً.

٦) إعادة هيكلة الوزارات والمجالس والصناديق بهدف تكاملها والتنسيق في ما بينها وتأمين الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

أسلوب العمل

• اتخاذ الخطوات اللازمة للتمكن من المشاركة والتأثير في القرار السياسي.

• التواصل والحوار مع المجتمع المدني والانتشار اللبناني والمرجعيات المحلية والدولية والدبلوماسية.

• تشكيل فرق عمل وتنظيم مؤتمرات وورش متخصصة لاقتراح مشاريع القوانين والبرامج والخطط واعداد اوراق العمل ووضعها بتصرف السلطات المعنية.

• مواكبة عمل السلطتين التنفيذية والتشريعية والادارات ومراقبة اقرار القوانين والمراسيم والخطط وتنفيذها، والتأكيد على مبدأ المساءلة والمحاسبة وتحريك ملفات الهدر والفساد.

• خلق مجموعات ضغط للمطالبة والدفاع عن مصالح لبنان واللبنانيين.

من اجل تحقيق الاهداف المحددة، بوشر التحضير لاطلاق انشطة اللقاء، الذي يرحب بأي مشاركة او انضمام الى ورش العمل فيه او المساهمة في اعماله.

الاحد ٦ كانون الاول ٢٠١٥

الاجتماع الاول للقاء الجمهورية في اليرزة بتاريخ ١٣ نيسان ٢٠١٥

إعـــــلان بعبـــدا

جلسة صدور إعلان بعبدا – القصر الجمهوري – ١١ حزيران ٢٠١٢

إعلان صدر في ١١ حزيران ٢٠١٢ عن هيئة الحوار الوطني في القصر الجمهوري برئاسة العماد ميشال سليمان، رئيس الجمهورية اللبنانية. وتم التوافق على النقاط والمقررات التالية:

١. التزام نهج الحوار والتهدئة الأمنيّة والسياسيّة والإعلاميّة والسعي للتوافق على ثوابت وقواسم مشتركة.

٢. التزام العمل على تثبيت دعائم الاستقرار وصون السلم الأهلي والحؤول دون اللجوء إلى العنف والانزلاق بالبلاد إلى الفتنة، وتعميق البحث حول السبل السياسية الكفيلة بتحقيق هذا الهدف.

٣. دعوة المواطنين بكلّ فئاتهم للوعي والتيقّن، بأنّ اللجوء إلى السلاح والعنف، مهما تكن الهواجس والاحتقانات، يؤدّي إلى خسارة محتّمة وضرر لجميع الأطراف ويهدّد أرزاق الناس ومستقبلهم ومستقبل الأجيال الطالعة.

٤. العمل على تعزيز مؤسسات الدولة وتشجيع ثقافة الاحتكام إلى القانون والمؤسسات الشرعيّة لحلّ أيّ خلاف أو إشكال طارئ.

٥. دعم الجيش على الصعيدين المعنوي والمادي بصفته المؤسسة الضامنة للسلم الأهلي والمجسّدة للوحدة الوطنيّة، وتكريس الجهد اللازم لتمكينه وسائر القوى الأمنيّة الشرعيّة من التعامل مع الحالات الأمنيّة الطارئة وفقاً لخطة انتشار تسمح بفرض سلطة الدولة والأمن والاستقرار.

٦. دعم سلطة القضاء تمكيناً من فرض أحكام القانون بصورة عادلة ومن دون تمييز.

٧. الدعوة الى تنفيذ خطة نهوض اقتصادي واجتماعي في مختلف المناطق اللبنانيّة.

٨. دعوة جميع القوى السياسيّة وقادة الفكر والرأي الى الابتعاد عن حدّة الخطاب السياسي والإعلامي وعن كلّ ما يثير الخلافات والتشنّج والتحريض الطائفي والمذهبي، بما يحقّق الوحدة الوطنيّة ويعزّز المنعة الداخليّة في مواجهة الأخطار الخارجيّة، ولاسيَما منها الخطر الذي يمثّله العدوّ الإسرائيلي، وبما ينعكس إيجاباً على الرأي العام وعلى القطاعات الاقتصاديّة والسياحيّة والأوضاع الاجتماعيّة.

٩. التأكيد على ضرورة التزام ميثاق الشرف الذي سبق أن صدر عن هيئة الحوار الوطني لضبط التخاطب السياسي والإعلامي، بما يساهم في خلق بيئة حاضنة ومؤاتية للتهدئة ولتكريس لبنان كمركز لحوار الحضارات والديانات والثقافات.

١٠. تأكيد الثقة بلبنان كوطن نهائي وبصيغة العيش المشترك وبضرورة التمسّك بالمبادئ الواردة في مقدمة الدستور بصفتها مبادئ تأسيسيّة ثابتة.

١١. التمسّك باتفاق الطائف ومواصلة تنفيذ كامل بنوده.

١٢. تحييد لبنان عن سياسة المحاور والصراعات الإقليميّة والدوليّة وتجنيبه الانعكاسات السلبيّة للتوتّرات والأزمات الإقليميّة، وذلك حرصاً على مصلحته العليا ووحدته الوطنيّة وسلمه الأهلي، ما عدا ما يتعلق بواجب التزام قرارات الشرعيّة الدوليّة والإجماع العربي والقضيّة الفلسطينيّة المحقّة، بما في ذلك حقّ اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أرضهم وديارهم وعدم توطينهم.

١٣. الحرص تالياً على ضبط الأوضاع على طول الحدود اللبنانيّة السوريّة وعدم السماح بإقامة منطقة عازلة في لبنان وباستعمال لبنان مقرّاً أو ممراً أو منطلقاً لتهريب السلاح والمسلحين، ويبقى الحقّ في التضامن الإنساني والتعبير السياسي والإعلامي مكفول تحت سقف الدستور والقانون.

١٤. التزام القرارات الدوليّة، بما في ذلك القرار ١٧٠١.

١٥. مواصلة دراسة السبل الكفيلة بوضع الآليّات لتنفيذ القرارات السابقة التي تمّ التوافق عليها في طاولة وهيئة الحوار الوطني.

١٦. تحديد الساعة الحادية عشرة قبل ظهر الاثنين الواقع فيه ٢٥ حزيران الجاري موعداً للجلسة المقبلة لهيئة الحوار الوطني لمواصلة البحث في بنود جدول أعمالها والتي ستكون الاستراتيجية الوطنية للدفاع في صلب المناقشات .

١٧. اعتبار هذا البيان بمثابة "إعلان بعبدا" يلتزمه جميع الأطراف وتبلّغ نسخة منه إلى جامعة الدول العربيّة ومنظمة الامم المتحدة.

الشخصيات المشاركة

الشخصيات المشاركة في التحضير لـ"لقاء الجمهورية" وصياغة وثيقته الوطنية:

الرئيس العماد ميشال سليمان
نائب رئيس مجلس النواب فريد مكاري
نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الوطني سمير مقبل
وزيرة المهجرين اليس شبطيني
وزير الشباب والرياضة عبد المطلب حناوي

الوزراء السابقون:

محمد يوسف بيضون | ناظم خوري | جوزف الهاشم | جهاد ازعور | ناجي البستاني
ابراهيم شمس الدين | طارق متري | منى عفيش

النواب السابقون:

سليم دياب | محمود عواد | جواد بولس

السادة وفقاً للترتيب الابجدي:

ادمون شماس | العميد اسعد مكاري | اسعد نكد | الكسندر سالم | انطوان ازعور | انطوان افرام
انطوان حداد | انطوان سعد | انطوان سليمان | انطوان قسيس | ايلي رزق | ايلي كيروز
ايلي مخايل | ايلي يشوعي | ايمان بو علوان | بسام الداية | العميد بسام يحيا | بشارة خيرالله
بهجت رزق | العميد بهيج ابو شقرا | بيتي هندي | حياة ارسلان | جاك حكيّم | جاك صراف | جان حواط
جهاد الفغالي | جورج زرد ابو جودة | جون ريز | جورج غانم | جورج سعادة | جينان ميلالي
دانيا نكد | دومينيك سماحة | دياب يونس | رازي الحاج | ربيع الامين | زياد الصايغ
زياد حايك | زياد حواط | سالم فريد ابو الحسن | سامي نادر | ساني الاحدب | سليمان سليمان
العميد سمير الخادم | اللواء سمير القاضي | سمير طويلة | سمير لحود | اللواء سهيل خوري
سيمون بركات | شادي كرم | شربل سليمان | اللواء شوقي المصري | صالح المقدم | صلاح سلام
طلال المقدسي | طوني ميشال عيسى | عادل ابي عبدالله | عباس ياغي | عبدالله ريشا
علي الامين | العميد علي عواد | عمر الناطور | غابي تامر | غبريال معلولي | غالب محمصاني
العميد فارس صوفيا | فارس فتوحي | فادي كرم | فادي سلامة | فادي مارتينوس | فريد سليمان
فؤاد زمكحل | فيليب ابي عقل | كميل مراد | كمال كلاب | كميل منسى | مازن سكاف | مايا يونس
مارون حلو | مالك مروة | محمد سلهب | العميد محمود مطر | مصطفى فحص | ميشال الخوري
ميشال قليموس | ميشال معوض | نبيل حواط | نبيل سوبره | نبيل يونس | نجيب زوين
العميد نزار عبد القادر | نوفل ضو | هنري صفير | وجيه البزري | وديع ضاهر
وسام بارودي | وليد مبارك | وليد صافي